«الأمناء» تستعرض في عدة حلقات أهم ما جاء في تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة (الحلقة الثامنة)..

تفاصيل مدعمة بالأرقام لتورط إيران بدعم الحوثي بالأسلحة

«الأمناء» القسم السياسي:

قدم الخبراء المعنيون باليمن تقريرًا مطولًا لمجلس الأمن نهاية يناير 2021م، المنصرم، كشف فيها تفاصيل وخفايا وفساد الشرعية اليمنية، والبنك المركزي اليمني، ودعم إيران للحوثي بالأسلحة، وغيرها من الخفايا.

وتواصل «الأمناء» نشر أهم ما جاء في تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن في عدة حلقات.

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة

ويقول التقرير إنه «في الفترة بين تشرين الثاني/ نوفمبر 2019م، وحزيران/ يونيو 2020، ضبط على متن مراكب شراعية في خليج عدن ما مجموعه 191 وحدة حاويات إطلاق ذات خصائص تقنية مماثلة للقذائف الموجهة المضادة للدبابات كورنيت 9M133، وبما أن هذا النوع من القذائف الموجهة المضادة للدبابات كان جزءا من ترسانة الحوثيين منذ عام 2018م، على الأقل، فإن عمليات الضبط هذه تدل على وجود إمدادات تمثل انتهاكا لحظر الأسلحة المحدد الأهداف.. واستنادا إلى عمليات تفتيش حاويات الإطلاق من الخارج (لم يكن من الممكن فتح الحاوية على الرغم من الطلبات المقدمة بهذا الشأن)، يرى الفريق أن المواد المستخدمة والألوان والعلامات تتسق مع نسخة دهلاقي من القذيفة الموجهة المضادة للدبابات 9M133 التي تصنع في جمهورية إيران، وليس مع القذيفة الأصلية التي تصنع في الاتحاد الروسي، وتقول إيران إن هذه الأسلحة لا تتسق مع المنتجات المصنعة في البلد».

وأضاف: «وشملت عمليات الضبط في عام 2020م، أيضا ما مجموعه 200 قاذف قنابل صاروخية (آر.بي.جي 7) تتسق علاماتها وخصائصها التقنية مع القاذفات المصنعة في إيران و59 بندقية قناصة مضادة للعتاد من نوع صياد AM-50 عيار 12.7*99 ملم، وهي مصنوعة أيضا في ذلك البلد وتستخدم قوات الحوثيين كلا من منظومتي الأسلحة المذكورتين، وقد وثق الفريق أيضا قاذفات قنابل صاروخية (آر.بي.جي7) في عملية ضبط سابقة وأبلغت إيران الفريق بأنها لا تصدر أسلحة إلى اليمن وتعترض على ما خلص إليه الفريق من أن قاذفات القنابل الصاروخية (آر. بي.جي7) قد صنعت في إيران».

وتابع: «وضبط ما مجموعه 4300 قذيفة هجومية من نوع 1-56 عيار 7.62*39 ملم في اثنتين من عمليات الضبط البحرية في نيسان/ أبريل وحزيران/ يونيو 2020م، وكانت جميعها ذات خصائص تقنية وعلامات تتسق مع إنتاج المصنع رقم 26 (جيانشي) في الصين في عامي 2016 و2017م، ويلاحظ الفريق أن هذه البنادق تنتمي فيما يبدو إلى دفعة الإنتاج نفسها الموثقة في عمليات الضبط المنفذة في عام 2018م، وشملت المضبوطات أيضا 434 رشاشا خفيفا من نوع PK كان بعضها يحمل علامات تتسق مع الصنع الصيني، وأبلغت الصين الفريق بأنها لا تصدر أسلحة إلى اليمن ولكنها لم تقدم معلومات توضح تسلسل عهدة الأسلحة المذكورة أعلاه».

وأكمل: «وشملت المضبوطات أيضا 160 بندقية هوائية من نوع LG 1250 Dominator مصنعة في ألمانيا و530 بندقية كرات طلاء من نوع Tippmann مصنعة في الولايات المتحدة، ويعتقد الفريق أن هذه الأسلحة كانت مخصصة لأغراض التدريب، وقد تتبع الفريق تسلسل العهدة للبنادق الهوائية إلى تاجر في لبنان باعها في عام 2019م إلى عميل غير موثق».

اجهزة التصويب

وقال التقرير إن: « الأصناف التي ضبطت في شباط/ فبراير وحزيران/ يونيو 2020م شملت أيضا ما مجموعه 35 جهاز تصويب ضوئي posp (خمسة من عيار 8*42 وعشرة من عيار 4*24 وعشرون من عيار 12*50) صنعت في بيلاروس، وأبلغ بأنه جرى تصديرها أيضا إلى الشركة نفسها في إيران وأبلغت إيران بدورها الفريق بأن أجهزة التصويب المستوردة من بيلاروس لا تزال تستخدم في القوات المسلحة لجمهورية إيران وشملت الأصناف التي ضبطت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019م، وفي شباط/فبراير وحزيران/ يونيو 2020م، أيضا ما مجموعه 56 من أجهزة التصويب الضوئية الحرارية من سلسلة RU الإيرانية الصنع و37 منظارًا بندقية غدير 4- من نوع 12-3*50 PM».

بغالبية (14) صوتًا..

مجلس الأمن يفرض عقوبات على القيادي الحوثي (زابن)

مراقبون: إدانة (زابن) خطوة لمحاسبة القيادات الحوثية وردعها

«الأمناء» خاص:

بعد طول انتظار، وصل إلى مسامع المجتمع الدولي هول الجرائم الغادرة التي ترتكبها مليشيا الحوثي فيما يتعلق تحديدًا بـ«الاغتصاب».

فور الحديث عن جرائم الاغتصاب الحوثية، فسرعان ما يتبادر إلى الأذهان المدعو سلطان زابن، ذلك القيادي النافذ في معسكر مليشيا الحوثي الذي ارتكب العديد من الجرائم في هذا الصدد.

وعقابًا له على الجرائم التي ارتكبها طوال الفترة الماضية، قرر مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات على القيادي في المليشيات الحوثية الإرهابية المدعو سلطان صالح عيضة زابن.

وصدر القرار بغالبية 14 صوتًا، تضمّن إدانة القيادي الحوثي المعين مديرًا لإدارة البحث الجنائي في صنعاء بالتورط بشكل مباشر في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

وأشار المجلس إلى دور المدعو زابن في انتهاكات بمواقع احتجاز شرطية ضد نساء، منها الاغتصاب والحرمان من العلاج والتعذيب، بما في ذلك فتاة قاصر على الأقل.

بدورهم، قال مراقبون إن «هذه الخطوة المهمة تأتي في أعقاب إدانة فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة هذا القيادي الحوثي بممارسة التعذيب بحق النساء المختطفات».

ووثّق تقرير فريق الخبراء وقائع للقمع التي جرت بحق النساء، حيث تعرضت بعضهن للاعتقال والاحتجاز والضرب والتعذيب والاعتداء الجنسي.

وأوضح تقرير الخبراء أن تلك الاعتداءات التي تشكل تهديدا لحكم الحوثي جاءت بسبب انتماء تلك السيدات السياسي أو عقابا على مشاركتهن في أنشطة سياسية أو احتجاجات عامة.

وجرى تهديد هؤلاء السيدات بتوجيه تُهم البغاء أو الجريمة المنظمة إليهن في حال استمرارهن في القيام بأنشطة ضد الحوثيين، وفق التقرير.

وأكد المراقبون أنه «يُنظر إلى زابن بأنّه المسؤول الأول عن سجون النساء بصنعاء والعقل المدبر لجناح التجسس النسائي الذي تمارسه المليشيات، وهي كتائب الزينبيات الاستخباراتية».

وتابعوا: «زابن لعب دور همزة الوصل بين زعيم المليشيات عبدالملك الحوثي، ومجموعات نسائية تضم زوجات وشقيقات قيادات الصف الأول للمليشيات، والتي شكلت فيما بعد النواة الأولى للزينبيات».

وبحسب معلومات حقوقية، فإنّ القيادي الحوثي يمارس كل أنواع التنكيل تجاه الفتيات بينها: الصعق الكهربائي، الضرب بالأسلاك الكهربائية، الاغتصاب، وتلفيق تهم غير أخلاقية للفتيات.

عقابًا له على هذه الجرائم فقد صدرت إدانة مجلس الأمن للقيادي الحوثي، في خطوة إذا ما تمّ التركيز عليها بشكل كبير في المرحلة المقبلة فإنّ الأمر سيكون شديد الأهمية فيما يتعلق بالعمل على ردع الجرائم التي ترتكبها المليشيات.